

يعد القانون التجاري قانونا عرفيا فهو وليد أعرف تجارية نشأت لضرورة اقتصادية بين التجار أثناء ممارستهم لنشاطهم التجاري من خالل القيام بمعاملات البيع والشراء والمقايضة إلباع حاجياتهم فظهرت بذلك العمال التجارية وتوسعت دائرتها لتشمل الكثير من المجالات، ونظرا لتطور المعاملات التجارية واتساع رقعتها نتيجة لما تتميز به من سرعة وإئتمان بين التجار لتسهيل أمور تجارتهم وتحقيق الربح المبتغى أضحي من الضروري وجود تقنين خاص مكتوب ينظم العلاقات بين التجار، كما أن القواعد التي تحكم وتنظم الحياة التجارية كانت تابعة أحكام القانون المدني الذي لم تستطع قواعده أن تسير وتالحق سرعة المعاملات التجارية وتطورها بشكل مستمر، وهو ما يستلزم تحريرها من القيود الحمائية الغالبة على قواعد القانون المدني ، إضافة إلى أن الائتمان التجاري يحتاج لقواعد صارمة وخاصة تتعدى قواعد القانون المدني ، ونتيجة لذلك يشمل نطاق القانون التجاري طائفتين، تتمثل الأولى في الأشخاص الذين يمارسون النشاط التجاري وهم فئة التجار، أما الطائفة الثانية فتتمثل في العمال التجارية التي يمارسها التجار، وقد تكون العمال التي يباشرها التاجر محلها إما أموال مادية كالمنقولات والعقارات أو أموال معنوية كالعناصر التي تدخل في تكوين المحل التجاري. المؤرخ في 26